

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عامها الخمسين: تقييم مقتضب من جانب الاتحاد الأوروبي

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي

مقدمة

١ - بمناسبة مرور أكثر من نصف قرن على اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء معاهدة عدم الانتشار صكا فريدا ولا يُعوض من الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما. وفي سياق استعدادنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، نذكر بما حققته من نجاحات مبهرة في الحد من انتشار الأسلحة النووية وفي تيسير الاستفادة من فوائد التطبيقات السلمية للتكنولوجيات النووية، مع الحد بصورة كبيرة من الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية ومنظومات إيصالها، بما في ذلك من جانب الدولتين العضويتين في الاتحاد الأوروبي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية للنظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، والأساس الضروري لمواصلة نزع السلاح النووي طبقا للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصرهما مهما في مواصلة تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتتمتع المعاهدة، بفضل عضويتها التي تكاد تكون عالمية، بمستوى من أكبر مستويات التقيد بأي اتفاق من اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأطراف إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة والتعهدات المقدمة خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة ويواصل، على وجه الخصوص، تشجيع التنفيذ الكامل الشامل والمتوازن والموضوعي لخطة العمل المعتمدة بتوافق الآراء، المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والتي وضعت لتعزيز ركائز المعاهدة الثلاث. فخطواتها الملموسة ذات نفس القدر من الأهمية والتي يعزز بعضها بعضا المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ما زالت خطوات صالحة وستسهم في بلوغ الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وبذلك أعادت



الدول الأطراف التزامها بالامتثال لواجباتها والوفاء بأهداف معاهدة عدم الانتشار والسعي إلى تحقيق الانضمام الشامل إليها.

٢ - وتتضمن معاهدة عدم الانتشار ثلاث ركائز هي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهذا هو حجر الزاوية الذي بنى حوله المجتمع الدولي على مر السنين إطارا قويا لدعم المؤسسات وعزز ذلك الإطار. وتوفر المعاهدة فوائد أمنية حيوية بالنسبة لجميع الدول الأطراف. ونشكل الأساس والعامل المساعد فيما يتصل بالترويج للاتفاقات الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، إما بتيسير نزع السلاح النووي على المستوى الثنائي أو بحفز الدعم المتعدد الأطراف من أجل منع استمرار الانتشار. وبعد نصف قرن ومن خلال دورة المؤتمر الاستعراضي المهمة التي تمكن الدول الأطراف من التصدي للتحديات المتغيرة التي تواجه النظام، ما زالت معاهدة عدم انتشار قائمة وما زالت تشكل حجر الأساس لاتخاذ مزيد من الإجراءات بهدف تنفيذ ركائزها الثلاث تنفيذًا كاملاً ومتوازناً.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث

٣ - تساهم معاهدة عدم الانتشار مساهمة كبيرة في تحقيق السلام والأمن عموماً. وقد التزم جميع الدول الأطراف باتباع سياسات تتوافق تماماً مع أحكام المعاهدة وهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وما زال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على التزامهم بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. ونشدد على ضرورة إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ المادة السادسة تنفيذًا تاماً، ولا سيما من خلال خفض عام في المخزون العالمي للأسلحة النووية، مع السعي إلى هدف إزالة تلك الأسلحة بالكامل في آخر المطاف، ومع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة لأكثر الترسانات النووية. ويساهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في الجهود العالمية سعياً إلى عالم أكثر أماناً للجميع وفي تهيئة الظروف اللازمة لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف المعاهدة وبطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتقوم على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ومن الأهمية بمكان أن يساهم جميع الأطراف في تحسين السياق الاستراتيجي وتجنب تقويض النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، الذي لا غنى عنه للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

٤ - واعترفت الأهداف المكرسة في مبادئ وأهداف منع الانتشار ونزع السلاح النوويين التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ بأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يشكل تدبيراً من التدابير المهمة "للإعمال التام والتنفيذ الفعال للمادة السادسة". وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، ما زال من الأولويات وجود معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها بشكل فعال تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يجري التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك تقديم مساهمة حقيقية في توفير الأمن العالمي المعزز وغير المنقوص لصالح جميع الدول. فمن المتوقع أن تقلل إلى حد كبير من خطر حدوث سباق على التسلح النووي بزيادة الثقة بين الدول المسلحة تسليحاً نووياً والمجتمع الدولي عامة وستساهم بالتالي في كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. والأساس المنطقي لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد التي تصنع منها تلك الأسلحة أساس واضح. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية

أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتقييد بذلك الوقف، إذا لم تكن قد فعلت ذلك. ودعماً للمفاوضات المقبلة، من خلال التحفيز على الشمولية وتولي زمام الأمور من جانب الجهات المعنية، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي إلى مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة لتيسير فهم الجوانب التقنية المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على نطاق واسع، بهدف زيادة المشاركة في المشاورات المتصلة بتلك المعاهدة.

٥ - والتحقق الفعال من نزع السلاح النووي أساسي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويهدف العمل الجاري في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، إما عن طريق فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة أو غيره من المبادرات، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، إلى تعزيز الثقة والأمان بين الدول فضلاً عن تنمية القدرات التقنية المتعددة الأطراف المناسبة. ومع أن التحقق ليس غاية في حد ذاته، فإن اتخاذ خطوات ملموسة تمكن من التحقق من عملية نزع السلاح من شأنه الإسهام في تنفيذ المادة السادسة. وينبغي تنمية قدرات التحقق الآن لضمان توافرها لأغراض نزع السلاح. ولذلك، نرى أنه من المهم متابعة وتكثيف الجهود، بما فيها الجهود المبذولة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، من أجل مواجهة التحديات التي يطرحها التحقق فيما يتعلق بمتطلبات السلامة والأمن وعدم الانتشار.

٦ - وتشكل الضمانات أساس معاهدة عدم الانتشار وبالتالي أساس النظام العالمي لعدم الانتشار. ويعتبر الاتحاد الأوروبي ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسية للسلام والأمن في جميع أرجاء العالم. وما زال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يؤكدون أهمية القيام بالأنشطة السلمية في جميع أرجاء العالم على نحو مأمون وآمن وخاضع للضمانات. وهم يفعلون ذلك من خلال العمل بشكل مباشر مع البلدان الأوروبية المجاورة وخارج ذلك النطاق وعن طريق دعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، بوسائل منها تقديم الدعم التقني والعلمي القيم إلى الوكالة.

٧ - وفي سياق نزاياد التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار وبالنظر إلى الزيادة في المواد النووية المدرجة في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز وتحسين كفاءة نظام ضماناتها. ويؤدي نظام ضمانات الوكالة دوراً أساسياً في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وفي عالم يتسم بمحدودية الموارد، تواجه الوكالة ضرورة مستمرة تتمثل في تحسين قدراتها وتقنياتها في مجال التحقق واستخدامها بكفاءة صورة. فعلى مدى التاريخ، واجه نظام ضمانات الوكالة العديد من التحديات التي كشفت عن ضعف نظام التحقق وأجبرته على أن يتطور ويصبح أكثر قوة. وكشفت النزاعات الدولية والإقليمية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي عن ضعف نظام التحقق وأظهرت الحاجة إلى تحسينه. وأدت هذه العملية إلى اعتماد معيار جديد ملزم قانوناً، هو البروتوكول الإضافي، الذي وسع نطاق الحقوق والأنشطة المسموح بها للوكالة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة، التي تكملها البروتوكولات الإضافية، هي معيار التحقق الحالي في إطار المادة الثالثة من المعاهدة. ولدى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بروتوكول إضافي سار وهو شرط لازم لأي دولة تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري وتنفذه إلى أن تبادر إلى ذلك، ويحثها على ذلك.

٨ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مواصلة تنفيذ نهج الضمانات على مستوى الدولة بوصف ذلك وسيلة لمواصلة زيادة كفاءة وفعالية النظام العالمي لعدم الانتشار. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الجاري

الذي تقوم به الوكالة لتحسين عملياتها الداخلية لتنفيذ الضمانات. وتنتقل إلى مواصلة تطوير وتنفيذ نُهج ضمانات محدثة على مستوى الدولة بالنسبة لجميع الدول، بالتشاور الوثيق مع الدولة و/أو السلطة الإقليمية المعنية.

٩ - وكانت مساهمة الاتحاد الأوروبي في نظام الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية كبيرة خلال العقود القليلة الماضية؛ وتمثل الآن أكثر من نصف أنشطة البحث والتدريب الجارية حالياً. فقد أنشئ برنامج الدعم التعاوني للمفوضية الأوروبية في أيار/مايو ١٩٨١، وعلى مر السنين، أصبح ثاني أكبر برنامج دعم يولي مجموعة واسعة من احتياجات الوكالة في مجال البحث والتطوير والتدريب: من البحث في مجال الأساليب والمعايير وتطويرها إلى تحسين تحليل الضمانات، واستحداث تقنيات مبتكرة للاحتواء والمراقبة، وتحسين رصد العمليات ونمذجتها، واستحداث الأدوات، بما في ذلك الأدوات اللازمة لجمع وتحليل البيانات الاستراتيجية المتعلقة بالتجارة ومراقبة الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم برنامج الدعم التعاوني للمفوضية الأوروبية تحليل المواد النووية، وتحليل عينات الجسيمات البيئية، وتوفير المواد المرجعية في إطار شبكة مختبرات التحليل التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، يتاح استعمال منشآت المفوضية الأوروبية وتصمم دورات تدريبية لتلبية الاحتياجات الخاصة للوكالة في مجموعة واسعة من المجالات. ودخل الاتحاد الأوروبي، تطبق الوكالة ضماناتها بالعمل عن كثب مع الهيئة المعنية بالضمانات الإقليمية، أي ضمانات الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، في إطار ترتيبات التعاون المعروفة باسم نُهج الشراكة الجديدة. ويتجلى هذا التعاون الوثيق في التفتيش المشترك للمنشآت الذي يقوم على أساس الإدارة والاستخدام المشتركين لوسائل وأدوات موحدة، مما يوفر ضمانات تتسم بالفعالية والكفاءة، ويبين الاحترام المستمر الذي تبديه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لالتزاماتها الدولية المتعلقة بعدم الانتشار.

١٠ - ووافق يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ الذكرى السنوية الثالثة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. فقد قاد الاتحاد الأوروبي المفاوضات التي توجت بالاتفاق ومازال يؤدي دوراً رئيسياً، لا سيما عن طريق الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، الذي يتولى مهمة منسق اللجنة المشتركة المعنية بخطة العمل المشتركة الشاملة. ويشكل استمرار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة خلال السنوات الثلاث الماضية لبنة مهمة في الهيكل العالمي لعدم الانتشار، وكذلك مساهمة مهمة في ركائز معاهدة عدم الانتشار. وإقرار خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) جعلها خطة عالمية وصدق على أهميتها بالنسبة للأمن الدولي.

١١ - ويسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على العمل النزهي والذي لا يضاهاه الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. فالوكالة تبلغ باستمرار عما تقوم به من أعمال التحقق والرصد في ما يتعلق بالالتزامات النوية المتعهد بها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة المتصلة بجمهورية إيران الإسلامية، وتزود المجتمع الدولي بالإقرار الذي يفيد بأن جمهورية إيران الإسلامية تمتثل لالتزاماتها. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن رفع الجزاءات يشكل جزءاً أساسياً من خطة العمل الشاملة المشتركة ويتأسف بشدة لإعادة فرض العقوبات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة.

١٢ - والاتحاد الأوروبي عازم على مواصلة عمله مع المجتمع الدولي للحفاظ على هذا الإنجاز المتعدد الأطراف المهم، وهو عنصر رئيسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، الحيوي للأمن الدولي.

١٣ - وكان الاتحاد الأوروبي وماز ال مؤيدا قويا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمتها. ونرى أن لهذه المعاهدة أهمية حاسمة في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وبدء نفاذها وعلمية الانضمام إليها يظان أولوية عليا. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مكسب من مكاسب نظام عدم الانتشار وهي تعزز وتكمل معاهدة عدم الانتشار، ونرى أن التصديق على المعاهدة يسهم في كفالة السلام والثقة، ولا سيما في المناطق التي يحتمل نشوب نزاعات فيها. وبالتصديق على المعاهدة، تؤكد الدول دعمها القوي لأدوات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تعزز السلام والأمن الدوليين والضرورة لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي بشكل يمكن التحقق منه. وبالتالي، يواصل الاتحاد الأوروبي التشجيع على بدء نفاذ المعاهدة. ويشكل اتخاذ القرار (٢٠١٦) من جانب مجلس الأمن معلما بارزا، وقد كان أول قرار خاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يتخذ بعد ٢٠ عاما من فتح باب توقيع المعاهدة. ووقعت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ المعاهدة وصدقت عليها، ويواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة من أجل الترويج لبدء نفاذ المعاهدة، ولا سيما بحث جميع الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق الثاني على التصديق على المعاهدة.

١٤ - وتمكنت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من بناء نظام الرصد الدولي، وهو أكبر نظام من أنظمة التحقق العالمية المتعددة الأطراف وأكثرها تطورا فيما يتعلق بالتجارب النووية. وقد ردت المنظمة فورا وبفعالية على التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فأظهرت قدرتها على توفير بيانات مستقلة وموثوقة، وهو أمر لا يمكن لأي بلد أن يقوم به بمفرده. وفي هذا السياق، بحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة للسير على طريق موثوق به نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وبالتالي المساهمة في تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. ومن العناصر الأساسية لذلك توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها دون تأخير. فالقيام بذلك من شأنه أن يضفي أثرا قانونيا على تعليق التجارب النووية المعلن من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأملها في "المشاركة في الرغبة المبداءة والجهود المبذولة على الصعيد العالمي لوقف التجارب النووية". وفي ضوء ما تقدم، يأمل الاتحاد الأوروبي تحقيق تقدم ملموس يفضي إلى إغلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواقع تجاربها النووية على نحو يمكن التحقق منه. ويمكن لهذا التحقق أن يستفيد من مساعدة تقنية مهمة، ربما تشمل خبرة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذه المنظمة تتولى مسح الكرة الأرضية بحثا عن مؤشرات إجراء التجارب النووية، لكن نظام الرصد الدولي ينتج أيضا بيانات يمكن استخدامها في العديد من المجالات المدنية والعلمية، مثل الإنذار المبكر بأمواج تسونامي أو سحب الرماد البركاني، وتتبع تغير المناخ، والكشف عن النيازك. ودون المساس بمهمتها الرئيسية (الكشف عن التجارب النووية)، يرى الاتحاد الأوروبي أن تحقيق هذه الفوائد بشكل تام له قيمة مضافة بالنسبة للمنظمة وأعضائها.

١٥ - وتكمل الجهود السياسية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بالتزامه المالي بالمساعدة على تعزيز قدرات المنظمة في مجال التحقق، بحيث يتمكن كامل أعضاء المنظمة من جني الثمار، بما في ذلك التطبيقات المدنية والعلمية لبيانات الرصد.

١٦ - وتوفر معاهدة عدم الانتشار إطارا متينا لتشجيع التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا يوجد في معاهدة عدم الانتشار ما يفسر على أنه يمس بالحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها

واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. ومع أنه يحق لكل دولة أن تضع سياساتها الوطنية الخاصة بها في مجال الطاقة، بما في ذلك سياسات دورة الوقود، وفقا لاحتياجاتها الوطنية ومع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، فإن استخدام الطاقة النووية يجب أن يُفعل، في كافة مراحله، بالتزامات بتحقيق أعلى معايير السلامة والأمن وكذلك بضمانات فعالة تنطوي على شفافية كاملة، وبمواصلة تنفيذ تلك المعايير والضمانات. وفي هذا السياق، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على توقيع وتنفيذ الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالسلامة والأمن.

١٧ - وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق من التهديد الذي يشكله الإرهاب ومن خطر احتمال حيازة المواد النووية أو غيرها من المواد المشعة أو استحداثها أو الاتجار بها أو استعمالها من جانب الإرهابيين. فالمواد والمصادر المشعة تُستخدم اليوم بشكل مكثف للأغراض الطبية والصناعية والزراعية والبحثية والبيئية. وتؤدي وفرة المواد المشعة المستخدمة في هذه التطبيقات إلى زيادة إمكانية وقوع هذه المواد في أيدي جهات من غير الدول، إن لم تكن خاضعة لرقابة كافية، وإلى استخدامها بالتالي في شن هجمات إرهابية أو لتحقيق أغراض إجرامية أخرى. ومع التسليم بأن الأمن النووي يظل من مسؤوليات الدول، فإن التعاون الدولي يسهم في تعزيز الأمن النووي.

١٨ - وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا محوريا في تنسيق الجهود العالمية وتعزيز هيكل الأمن النووي العالمي، وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في الوكالة في جهودها الرامية إلى كفاءة أمن المواد والمرافق النووية والمواد المشعة الأخرى. وهذه المساعدة تيسر تعزيز استخدام التكنولوجيات والأدوات والبنى التحتية النووية والموظفين المؤهلين في المجال النووي والمعرفة النووية الضرورية من أجل قيادة التطورات اللاحقة في هذا المجال. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم حاليا من أكبر الجهات المانحة لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم نشر العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل دعم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وقد استخدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جزءا من المساعدة التي قدموها لضمان استخدام الطاقة النووية على نحو مأمون وآمن على مدى الثلاثين عاما الماضية. ويدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عمل الوكالة في تنفيذ برنامج الأمن النووي.

١٩ - ولمعالجة الشواغل المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، أنشئ مركز أوروبي متخصص للتدريب في مجال الأمن النووي في مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية. وهو يكمل أنشطة التدريب الوطنية بتوفير تدريب عملي تستخدم فيه مواد نووية حقيقية. ويغطي هذا التدريب مجموعة واسعة من المواضيع، تشمل تدريب موظفي الخط الأمامي، أو وضع خطط وطنية للاستجابة، أو إدارة مساح الجرمية الملوثة، أو القدرات الأساسية في مجال التحاليل الجنائية النووية. وبهدف دعم تبادل المعلومات بين الدول بشأن حوادث الاتجار غير المشروع والأنشطة الأخرى غير المأذون بها التي تنطوي على المواد النووية وغيرها من المواد المشعة، تعمل المفوضية الأوروبية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع التابعة للوكالة عن طريق تحسين ثقافة الإبلاغ وأمن البيانات.

٢٠ - وتتعاون المفوضية الأوروبية، باسم الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، منذ فترة طويلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال السلامة النووية، بوسائل منها المشاركة في اللجان المعنية بمعايير السلامة التابعة للوكالة التي تعالج مسائل السلامة النووية، والنفائيات المشعة، والوقاية من الإشعاع. وفيما يلي بعض

مجالات التعاون بين المفوضية الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية: (أ) السلامة النووية، بما في ذلك معايير السلامة، والإطار التنظيمي، والمنشآت، والوقود المستهلك والنفايات المشعة، ونقل المواد المشعة وإيقاف تشغيل المنشآت، وكذلك الحماية من الإشعاعات المؤينة؛ و(ب) تقديم الدعم إلى استعراضات الأقران المتعلقة بالسلامة النووية التي تجريها الوكالة وتقديم المساعدة إلى البلدان في وضع تقييمات السلامة وإلى البلدان التي تبدأ العمل ببرامج للطاقة النووية (أو تواصل تطويرها)؛ و(ج) ترتيبات التأهب لحالات الطوارئ الإشعاعية، بما في ذلك منع حالات الطوارئ وإدارتها والتخفيف من آثارها؛ و(د) دعم استعراضات الأقران المتعلقة بإدارة النفايات المشعة والوقود المستهلك التي تجريها الوكالة.

٢١ - وتعاون المفوضية الأوروبية والوكالة أيضا عن كذب في مجال تطبيقات العلوم النووية، في إطار الترتيب العملي لعام ٢٠١٧ الذي أبرم بين المؤسستين والذي يغطي مجالات أفقية مثل الدورات التعليمية والتدريبية المشتركة، وتوحيد المقاييس وإمكانية اقتفاء الأثر، والمواد المرجعية، واختبارات الكفاءة المهنية، وعمليات المقارنة بين المختبرات وإقرار الأساليب التحليلية، في طائفة من المواضيع المحددة المختلفة، بما في ذلك علوم التربة، ومراقبة الأرض، وسلامة الأغذية، وإمكانية تتبع الأغذية وموثوقية مصدرها، وعلوم المحيطات، والصحة، والرصد البيئي والإدارة المستدامة للمياه، من بين مجالات أخرى محتملة للتعاون. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٧، جرى تحديد ٣٧ إجراء مشتركاً بين الطرفين، بما في ذلك المشاركة معا في الاجتماعات/المؤتمرات، وحلقات العمل المشتركة المتعلقة بأفضل الممارسات، وأنشطة البحث والتطوير أو إعداد المواد المرجعية على نحو مشترك.

استنتاج

٢٢ - ما زالت معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية للنظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الأساس الضروري لمواصلة نزع السلاح النووي طبقاً للمادة السادسة وتطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد كانت أولويتنا وما زالت هي التقييد بمعاهدة عدم الانتشار والمحافظة عليها باعتبارها صكاً رئيسياً متعددة الأطراف لصالح تحقيق السلام والأمن الدوليين، وتشجيع عملية الانضمام إليها وتعزيز تنفيذها على نطاق ركائزها الثلاث ذات الأهمية المتساوية والتي يعزز بعضها بعضاً.

٢٣ - وما زال الاتحاد الأوروبي أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأن معاهدة عدم الانتشار ودورة استعراضها تسهمان مساهمة حاسمة في إرساء السلام والأمن والحفاظ عليهما. والتزام جميع الأطراف في المعاهدة هو الشرط الأساسي للحفاظ على إطار الأمن الجماعي هذا ومواصلة تعزيزه في العقود القادمة. ونشجع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على تجديد جهودها من أجل التواصل مع بعضها بعضاً لإيجاد سبل حقيقية للتغلب على الانقسامات والمضي قدماً في التزام متجدد بتنفيذ المعاهدة تنفيذاً شاملاً وكاملاً ومتوازناً. ويتحمل جميع الدول الأطراف مسؤولية جماعية عن ضمان نجاح دورة الاستعراض هذه في تعزيز معاهدة عدم الانتشار، في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإبرامها.